بتاريخ 16 ذيقعده 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 93

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

المُسايَرة مع بيانات المحقّق الخوئيّ حول «سبعة أحرف»
ثمّ فَحص المحقّق الخوئيّ التفسيرَ الثّاني لسبعة أحرف قائلاً:[1]

«الأبواب السّبعة: أنّ المراد بالأحرف السّبعة هي الأبواب السّبعة الّتي نزل منها القرآن و هي: زجر، و أمر، و حلال، و حرام، و مُحكَم، و متشابِه، و أمثال.

و استُدلّ عليه بما رواه يونس، بإسناده، عن ابن مسعود، عن النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أنّه قال: «كان الكتابُ الأوّلُ نَزل من باب واحد على حرف واحد، و نزل القرآن من سبعة أبواب و على سبعة أحرف: زجر، و أمر، و حلال، و حرام، و محكم، و متشابه، و أمثال: فأحِلُّوا حلالَه، و حرّموا حرامَه، و افعَلوا ما أُمِرتُم به، و انتَهوا عمّا نُهيتُم عنه، و اعتَبِروا بأمثاله، و اعمَلوا بمُحكَمه، و آمنوا بمتشابِهِه، و قولوا آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا»[2].

فصدرها تَعني أنّ الكتاب البِدائيّ و المكتوبَ الأوّل قد تَشكَّل من باب واحد حول أصول الأعمال الكلّيّة و المواضيع العامّة كأصل الصّلاة و... بينما القرآن الكريم قد اختصّ بسبعة أبواب، فيَبدو أنّ العطف بين «سبعة أبواب» و بين «سبعة أحرف» هو تغايريّ لا تفسيريّ فإنّ الرّواية قد كشَفَت عن نماذِج الأبواب السّبعة دون الأحرف السّبعة، و لكنّ أصحاب هذا التّفسير قد اتّخذوه عطفاً مفسِّراً، و لهذا قد طَمَس المحقّق الخوئيّ هذا الاتّجاهَ أيضاً مُجيباً:

و يرد على هذا الوجه:

1. أنّ ظاهر الرواية كون الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن غيرُ الأبواب السّبعة الّتي نزل منها، فلا يصحّ أن يجعل (العطفُ) تفسيراً لها (للأحرف) كما يريده أصحاب هذا القول (بأنّ سبعة أحرف هو نفس الأبواب السّبعة).

2. أنّ هذه الرّواية معارَضة برواية أبي كريب، بإسناده عن ابن مسعود. قال: «إنّ اللّه أنزَل القرآن على خمسة أحرف: حلال، و حرام، و محكم، و متشابه، و أمثال» (و حيث لم تَستذكِر الزّجر و الأمر فتُعدّ معارِضةً للسّبعة).[3].

و لكن نُجيب بأنّ إشكاليَّته ـ أي المعارَضة ـ ستَتِمّ لو استَظهرنا «مفهوم العدد» و تحديد الرّواية لتلك النّماذِج بحيث تُعدّ السّبعة ذاتَ موضوعيّة و ركنيّة، بينما الأوفَق أنّ الرّواية ليس بمقام التّحديد و الإحصار على هاتِ السّبعة كي تُصادِم الرّواية الثّانية و إنّما قد استَذكرت السّبعة أو الخمسة نظراً لأهميّتها البالغة و شأنيّتها الشّامخة في وَعي القرآن و إدراكه، فلا انصدامَ إذن.

3. أنّ الرّواية مضطربة في مفادها، فإنّ الزّجر و الحرام بمعنى واحد، فلا تكون الأبواب سبعةً (بل ستّةً و لكن نلاحظ عليه بأنّ الزّجر يُعدّ أعمّ من الحرام و المكروه فلا اندماج بين الزّجر و الحرام، فيَظلّ العدد سبعةً) على أنّ في القرآن أشياءَ (و أبوابَ) أخرى

لا تدخُل في هذه الأبواب السّبعة (و لم تذكرها الرّواية) كذكر المبدأ و المعاد، و القَصص، و الاحتجاجات (للأنبياء على قومهم) و المعارف (نظير: لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللهُ لفسدتا) و غير ذلك و إذا أراد هذا القائل أن يُدرِج جميعَ هذه الأشياء في المُحكَم و المتشابِه كان عليه أن يُدرج (بقيّةَ) الأبواب المذكورة في الرّواية فيهما أيضاً، و يَحصُر القرآن في حرفين «المحكم و المتشابه» فإن جميع ما في القرآن لا يخلو من أحدهما (بحيث سيُصبح عدد السّبعة عبثاً لاغياً).

و لكن قد أجبنا للتَّوّ بأنّ النّماذج السّبعة تُعدّ أهمّ أو أجلى مضامين القرآن فلا نتضرَّر لو أدرجنا مختلَف الأبواب ضمن المحكَم و المتشابه من باب عطف العامّ على الخاصّ في الرّواية، فإنّه تعالى قد نَصَّ عليه قائلاً: «هو الّذي أنزَل عليك الكتابَ منه آياتٌ محكَماتٌ هُنَّ أمُّ الكتاب و أُخَرُ متَشابِهات»[4] فلا تُعدّ الرّواية مضطربة من هذا البُعد أساساً.

4. أنّ اختلاف معاني القرآن على سبعة أحرف لا يُناسب ما دلّت عليه الأحاديث المتقدّمة من التّوسعة على الأمّة، لأنّها لا تتمكَّن من القراءة على حرف واحد (فتفسيرها بالأبواب لا يُلائم التّوسعةَ على الأمّة، فسيَحدث تهافُت في حِكمة السّبعة).

5. أنّ في الرّوايات المتقدّمة ما هو صريح في أنّ الحروف السّبعة هي الحروف الّتي كانت تختلف فيها القُرّاء (كاختلاف أبيّ بن كعب مع غيره فلا ترتبط بالأبواب) و هذه الرّواية إذا تمّت دلالتها (لتفسير الأحرف بالأبواب و لكن) لا تصلَح قرينة على خلافها (بمعنى اختلاف القرائات، و لهذا سيَحدُث تضارب بينهما).

و لكن حبّذا لو أجاب السّيّد بأنّ معنى «الأبواب» لا يَنسجم مع الرّوايات السّالفة الّتي قد قيَّدت: «بألّا تُختَم أيةُ عذاب برحمة و بالعكس» فبالتّالي لا نتخرَّج بمعنى الأبواب أبداً.

ثمّ استَطلَع المحقّق الخوئيّ على المعنى الثّالث الّذي استَلهَموه من «سبعة أحرف» قائلاً:

«الأبواب السبعة بمعنى آخر: إن الحروف السبعة هي: الأمر، و الزجر، و الترغيب، و الترهيب، و الجدل، و القصص، و المثل، و استدل على ذلك برواية محمد بن بشار، بإسناده، عن أبي قلامة قال: «بلغني أن النبي صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قال: انزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، و زجر، و ترغيب، و ترهيب، و جدل، و قصص، و مَثَل»[5] و جوابه يظهر مما قدمناه في جواب الوجه الثاني.»

فإنّ الإنصاف:

1. أنّ ظهور روايات سبعة أبواب لا ترتبط بسبعة أحرف فلا يَعُدّها العرفُ عطفاً تفسيريّاً كما تخيَّلوه بل عطفاً مغايراً حيث قد وضَّحت معنى الأبواب السّبعة من دون أن تَتعرَّض لتفسير الأحرف السّبعة.

2. و أساساً إنّ هذه الرّوايات العدديّة لم تَحصُر القرآن على خصوص تلك الأعداد بالضّبط كي يُستخرَج المفهوم المخالف فتَنصدم مع بقيّة الرّوايات بل قد نبَّهتنا على أهمّ العناوين الكامنة في القرآن الكريم بلا حصر.

---

[1] البيان فى تفسير القرآن، ص: 183-185

[2] تفسير الطبري: 1/ 23.

[3] تفسير الطبري: 1/ 24.

[4] سورة آل عمران الآية 7.

[5] تفسير الطبري: 1/ 24.